مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

إغلاق مضيق هرمز: سقوط الالتزام الأوروبي في أول اختبار

أ.د صالح بن محمد الخثلان

مستشار أول مركز الخليج للأبحاث

«يُعدّ الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في منطقة الخليج الأوسع أولوية رئيسية للاتحاد الأوروبي، كما يشكّل مصلحة مشتركة مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية وشركائهما الدوليين والإقليميين. إذ إن أي اضطراب في هذه المنطقة ينعكس مباشرة على أمن الاتحاد الأوروبي ومصالحه الاقتصادية، لا سيما في ظل الاعتماد العالمي الكبير على إمدادات الطاقة القادمة من الخليج.»

هذا النص ليس من عندي، بل ورد ضمن البيان المشترك الصادر في أغسطس ٢٠٢٢ بعنوان "شراكة استراتيجية مع الخليج"، والذي عكس إدراكاً أوروبياً متزايداً للأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للخليج العربي، خاصة في أعقاب الحرب الروسية على أوكرانيا وما نتج عنها من اختلالات حادة في أسواق الطاقة العالمية.

وقد تضمّن البيان المشترك توجهاً نحو تطوير شراكة مؤسسية عميقة مع دول مجلس التعاون، شملت مجالات متعددة، أبرزها الأمن الإقليمي، من خلال مبادرات عملية مثل تعزيز التعاون في الأمن البحري، بالاستناد إلى أطر قائمة كعملية "أتلانتا"، ومبادرة EMASoH، وآلية الوجود البحري المنسق في شمال غرب المحيط الهندي. كما تُرجمت هذه التوجهات لتعزيز الشراكة الاستراتيجية إلى خطوات عملية، من بينها تعيين ممثل خاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الخليج، وعقد أول قمة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون، وإطلاق حوار منتظم حول الأمن الإقليمي.

وقد عكست هذه الخطوات في حينها التزاماً أوروبياً واضحاً بأمن الخليج واستقراره، وسعياً لبناء شراكة استراتيجية مستدامة مع دول المجلس.

غير أن الحرب الأمريكية-الإسرائيلية الراهنة على إيران، وما صاحبها من استهداف الحرس الثوري لدول مجلس التعاون وإغلاق لمضيق هرمز، مثّلت اختباراً فعلياً لهذه الشراكة، وكشفت حدود جدية الالتزامات المعلنة من الاتحاد الاوربي. فقد شنّ الحرس الثوري هجمات مكثفة ومتواصلة، شملت آلاف المسيّرات والصواريخ، وأدت إلى سقوط ضحايا وتدمير منشآت في بعض دول المجلس. كما امتد التصعيد إلى تهديد الملاحة البحرية في أحد أهم الممرات المائية في العالم، من خلال مهاجمة الحرس الثوري للسفن التجارية، وإغلاق مضيق هرمز، والتلويح بتلغيمه.

وأمام هذا التهديد الخطير لأمن الخليج، بدا الموقف الأوروبي مخيباً للآمال. إذ اكتفت الدول الأوروبية بإعلان استنكارها للهجمات والتعبير عن دعمها لدول المجلس، كما ظهر في الاجتماع الوزاري المشترك بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي الذي عُقد في الخامس من هذا الشهر.

غير أن المظهر الأوضح لضعف هذا الموقف تمثل في مسارعة بعض الدول الأوروبية إلى التواصل مع الحرس الثوري للاستئذان منه للسماح لسفنها بعبور المضيق، في سلوك يعكس مقاربة ضيقة تركز على المصالح الوطنية ضيقة، من دون اعتبار كافٍ لفكرة الأمن الجماعي التي نص عليها البيان المشترك. كما أن هذه الدول رفضت دعوة الرئيس الأمريكي للمشاركة في تحرك دولي يهدف إلى إعادة فتح المضيق، لضمان حرية الملاحة واستقرار إمدادات الطاقة العالمية.

وقد شكّل هذا الموقف الأوروبي خيبة أمل في الأوساط الخليجية، ولا سيما في ظل التوقعات التي بُنيت على البيان

المشترك وما تلاه من خطوات مؤسسية أوحت بإمكانية أن يكون الاتحاد الأوروبي شريكاً أمنياً فاعلاً في المنطقة. لكن هذه المواقف الضعيفة، وإن فاجأت المسؤولين في دول المجلس، لم تفاجئ كثيراً من المراقبين المحليين الذين شككوا منذ البداية في جدوى الدخول في شراكة أمنية مع الاتحاد الأوروبي. فالحرب الروسية على أوكرانيا كشفت حدود القدرة الاستراتيجية لأوروبا، وأظهرت اعتمادها الكبير على المظلة الأمنية الأمريكية، ما أثار تساؤلات حول قدرتها على حماية أمن شركائها، وهي لم تنجح في تأمين أمنها بصورة مستقلة.

نحن في دول مجلس التعاون لا نتوقع من دول الاتحاد الأوروبي أن تنخرط في الحرب على إيران، بل إن دول المجلس نفسها لا ترغب في أن تكون طرفاً فيها، رغم ما تعرضت له من اعتداءات مباشرة ومتواصلة. فهذه الحرب، في قرارها وأهدافها، حرب أمريكية-إسرائيلية، وليس من مصلحة دول الخليج توسيع نطاقها أو الانجرار إليها، كما أن دول المجلس لا تتوقع من شركائها الأوروبيين التورط فيها.

غير أن موضع النقد هنا لا يتعلق بموقف الاتحاد الأوروبي من الحرب ذاتها، بل بموقفه من اعتداءات الحرس الثوري على دول مجلس التعاون، وتجاه سلوكه الإرهابي في مضيق هرمز بما انطوى عليه من تهديد مباشر للملاحة الدولية وللاقتصاد العالمي. فالتصدي لهذه الاعتداءات لا يستلزم بالضرورة المشاركة في الحرب، وكان بالإمكان التمييز بوضوح بين رفض الانخراط العسكري في الحرب، وبين اتخاذ موقف أكثر صلابة إزاء أعمال تمس أمن الخليج وحرية الملاحة وتهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي. للأسف، لقد جاء الموقف الأوروبي دون مستوى التحدي؛ فالاقتصار على الإدانة الإعلامية والدعم الدبلوماسي لا يتناسب لا مع حجم الهجمات التي تعرضت لها دول المجلس، ولا مع خطورة المساس بحرية الملاحة في أحد أهم الممرات المائية في العالم. الأسواء من ذلك أن بعض الدول الأوروبية لم تكتفِ بهذا الموقف الضعيف، بل سعت إلى تأمين عبور سفنها عبر تواصل مباشر مع الحرس الثوري، في سلوك يوحي بقبول الأمر الواقع الذي حاول فرضه في المضيق، وكأن من حق هذا الحرس الثوري الذي أصبح يتصرف كميليشيات أن يقرر من يعبر ومن يُمنع، وأن يمارس ما يشاء من تهديد أو تعطيل بحق السفن الأخرى. ومثل هذا السلوك لا يكشف فقط ضعف الموقف الأوروبي، بل يثير أيضاً شكوكا جدية حول قدرة الاتحاد الأوروبي، بكل دوله السبع والعشرين، على أن يكون شريكاً أمنياً موثوقاً في حماية السلام والأمن في المنطقة، فضلاً عن الإسهام الفاعل في صون السلم والأمن الدوليين.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium

www.grc.net